أهمية الحماية القانونية لتمكين المرأة في تنمية المجتمع العراقي

ا. د. سميرة حسن عطية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص

موضوع المرأة يحظى باهتمام كبير في المحافل المحلية والدولية وعلى المستويين الرسمي والشعبي،، ولا تختلف في هذا الامر الدول المتقدمة عن الدول النامية حتى صار موضوع المرأة وتنميتها أحد المكونات الأساسية في برامج التنمية البشرية وبرامج التنمية الشاملة؛ بهدف الوصول الى معدلات لتنمية تقدم شئونها الامر الذي سينعكس إيجابا في النظرة التكاملية للمجتمع الإنساني وينعكس إيجابا أيضا على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد.

ان المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة قد تكون بدأت نتيجة لاضطهاد المرأة، فعلاقة المرأة بالرجل هي علاقة تكاملية وليست تماثلية، حيث ان الدافع الأول للإنسان هو البحث عن الذات، الذي يعتمد على تقدير الآخرين له ولدوره وإنتاجه بالمجتمع، وهذا ما اكدت عليه المؤتمرات حيث ان المرأة هي نصف المجتمع وعماد وجوده واستقراره. ولذلك لا يمكن أن تنهض المجتمعات بنصف طاقاتها فقط، فالرجل والمرأة هما نصفا طاقة المجتمع وعماد الحياة فيه ومصدر التاريخ البشري كله، ولم يعرف التاريخ عصراً تخلفت فيه المرأة وحدها بل اقترن دورها دائماً بدرجة تقدم المجتمع ونهوض الأمة، مما يبرز أهمية توظيف قدرات المرأة في المشاركة وخدمة قضايا المجتمع.

المبحث الاول: مشكلة البحث

أن أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه القوانين في العراق والتي تحمي حقوق المرأة وتساعدها في تمكينها من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي في ظل الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها مجتمعنا. وبذلك تحددت مشكلة الدراسة في إسهامات إقرار القوانين في تمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع.

أهمية البحث:

تتزايد أهمية ودور القوانين التي تحمي حقوق المرأة في تمكينها لاداء أدوارها في ضل سياسة التحرير الاقتصادي والتغيير في دور الدولة التي أصبحت مسؤولة مسؤولية كاملة عن الوفاء باحتياجات المرأة من الخدمات الاجتماعية والثقافية.

ان دراسة موضوع المرأة وتمكينها من حيث محددات الواقع الحالي والملحة والتوعية بها وإيجاد حلول لها والعمل على فرض هذه الحلول على صانعي السياسات بشكل يجعل من تلك القوانين الفعالة للمشاركة الإيجابية في مجالات الحياة المختلفة، حيث ينعكس على تنمية المجتمع وتطويره.

وعلى الرغم من الاعتراف بدور المرأة إلا أنه مازالت بعض القضايا الإشكالية ومنها الأطر السياسية والقانونية الوظيفية في العديد من البلدان لا تسمح بمشاركة فعالة للمرأة من منظور قدرتها على القيام بمهام التنمية وخاصة فيما يتعلق بالفقر ونقص الموارد المادية ونقص الخبرات ومدى وعيها بمتطلبات مجتمعاتها المحلية.

ان تمكين المرأة تعد من التوجهات الهامة ومنها التركيز على المشاركة كقيمة ومدخل لمجتمع ديمقراطي يسهم فيه البشر في صياغة واقعهم ومستقبلهم باعتبار أنهم هدف وركيزة في عملية التنمية إلى جانب التحدي الخاص بمشاركة النساء في كل العمليات المجتمعية، التي تعكس مطلباً أساسياً وهو المساواة وعدم التمييز ضد النساء.

موضوع هذه الدراسة له أهميته الأكاديمية اذا ما وضعنا نصب أعيننا الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع العراقي وضرورة تحديد إطار مجتمعي يزيد من إمكانية الحراك الاجتماعي أفقياً ورأسياً ويوفر قنوات المشاركة لقطاع يمثل ما يقرب من نصف الطاقة البشرية ألا وهي المرأة.

أهداف البحث:

- التعرف على فلسفة تمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي.
- التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي.
- التوصل إلى مقترحات نحو تمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي.

تساؤلات البحث:

- ما دور القوانين لتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع ؟
- ما المعوقات التي تواجه تمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع؟
- ما هي المقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور القوانين لتمكين المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع ؟

The importance of legal protection for the empowerment of
Prof. Dr. Samira Hassan Attia

Summary

The issue of women receives great attention in local and international forums and at the official and popular levels, and developed countries do not differ from developing countries in this matter, so that the issue of women and their development has become one of the basic components in human development programs and comprehensive development program, with the aim of reaching rates for the development of the progress of its affairs, which will be reflected positively in the integrated view of human society and also positively reflected on the security, social, political and economic stability of the country .

The world conferences on women may have started as a result of the oppression of women, the relationship of women with men is a complementary relationship and not analogue, as the first motivation for man is the search for self, which depends on the appreciation of others for him and his role and production in society, and this is what the conferences emphasized. As women are half of society and the pillar of its existence and stability. Therefore, societies cannot rise to half of their energies only, as men and women are half of the energy of society, the pillar of life in it and the source of all human history.

Importance of Research:

The importance and role of laws that protect women's rights in enabling them to perform their roles in light of the policy of economic liberalization and change in the role of the state, which has become fully responsible for meeting women's needs for social and cultural services, is increasing.

Studying the issue of women and empowering them in terms of the determinants of the current and urgent reality, raising awareness of them, finding solutions to them, and working to impose these solutions on policymakers in a way that makes these effective laws for positive participation in various areas of life, as it is reflected in the development and development of society.

Despite the recognition of the role of women, some problematic issues, including the political and legal frameworks of employment in many countries, still do not allow for the effective participation of women from the perspective of their ability to carry out development tasks, especially with regard to poverty, lack of material resources, lack of expertise and awareness of the requirements of their communities.

The empowerment of women is one of the important trends, including focusing on participation as a value and an entry point for a democratic society in which human beings contribute to shaping their reality and future.

The subject of this study is of academic importance if we bear in mind the objective social, economic and political conditions that Iraqi society is going through and the need to define a societal framework that increases the possibility of social mobility horizontally and vertically and provides channels of participation for a sector that represents nearly half of the human capacity, namely women.

Research Objectives:

- Identify the philosophy of empowering women to participate in community development.
- Identify the problems and obstacles facing the empowerment of women to participate in community development.
- Coming up with proposals towards empowering women to participate in community development.

Research Questions:

- What is the role of laws to enable women to participate in the development of society?
- What are the obstacles to enabling women to participate in community development?
- What are the proposals that can contribute to activating the role of laws to enable women to participate in the development of society?

تعريف التمكين

كما يعرف التمكين بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرة على التعرف على أوضاعهن بحيث يتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورون قدراتهن بالاعتماد على الذات، ويكتسب التمكين أهمية إضافية في مقارنة النوع الاجتماعي والتنمية، إذ أن التمكن يقوم على ثلاثة مظاهر مترابطة:

- مظهر القدرة على Power to والذي يمكن النساء من المشاركة بنشاط ومساواة في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- مظهر القدرة على Power with والذي يمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهم من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة.
- مظهر القدرة في Power In الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعياً وثقة بالنفس. (السكري، بدون سنة، ص 178).

المبحث الثاني: معوقات تمكين المرأة

إن البحث عن معوقات تمكين المرأة يجعلنا نضع فرضية تنص على أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية التي وقفت عائقاً من تمكين المرأة العراقية، وفيما يلي شرح هذه العوامل بشيء من التفصيل.

1- العوامل الاجتماعية:

ان النظرة المجتمع الضيقة، وبخلفياتها الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية أن دور المرأة العربية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة " وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أسرتها .(فقط، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية (خنياب، 2012، ص 73-83).

وتوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذ ات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة.

وعلى المستوى العراقي وقد بينت نتائج البحوث أن أسباب عزوف المرأة العراقية للعمل بالمشروعات

الإنتاجية والصناعية المهمة والتي تماس كبير مجالات قوى التنمية البشرية التي يحتاجها البلد، هذه الأسباب تعود إلى اتجاهين هما:

- الاتجاه الأول : هو تقليدي محافظ : يرى في المرأة أنها كائنًا ضعيفاً وظيفتها في شؤون الأسرة فقط، وأن دورها في تربية الأولاد ومسؤولياتها عن الأسرة، وأن خروج المرأة مع الرجل خارج المنزل واختلاطها بالرجال أمر مناف للتعاليم الدينية والروحية والأعراف الاجتماعية.
- الاتجاه الثاني : وهو اتجاه يتميز بتحرره نسبياً، ويعترف بحق المرأة في العمل،ويرى هذا الاتجاه أن هناك مهن تتناسب وطبيعة عمل المرأة مثل مهن الخياطة، والتعليم والتربية، بينما هناك أعمال لا يجوز للمرأة العمل بها، وذلك

لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع التقاليد الاجتماعية الموروثة (الشيدي، 2011 ، ص 133-141).

ومن الدراسات والإحصاءات التي قامت بها جامعة الدول العربية (إدارات الإحصاء وإدارة المرأة والأسرة) حول واقع المرأة العربية أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر في مشاركتها في النشاط الاقتصادي لمجتمعها وموضوعها على السلم الإداري والوظيفي، لذا فالفقر والأمية، والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إدارياً واجتماعياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل . ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن اختلاط دائم وحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية (الشيخ عمر، 2010، ص14).

اضافة الى ان الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما زال هذا الموروث يتر ك أثراً يحتاج إلى عمل جاد ودؤوب لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه المعتقدات والمورثات ومن ثم الحفاظ على ما هو أصلي منها وتنقيتها مما هو نتيجة تراكمات لا أساس لها من الصحة (خشيم، 2010، ص 217-231).

ان الدين الإسلامي هو احد العوامل الاجتماعية ليس له علاقة بأية ممارسات خاطئة تجاه المرأة، نظراً لأن مثل هذه الممارسات تعود في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية متمثلة في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل (إسماعيل،

.(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45270

2- العوامل الاقتصادية والسياسية:

يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية ، وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما ، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء (أيلول، 2009، ص24).

إن هيمنة الثقافة (الأبوية) المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق والإخضاع والتي حصرت

دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية أدت دوراً بالغ السوء في قضية تمكين المرأة.

فضلاً عما سبق يمكن الإشارة إلى ضعف فاعلية المنظمات النسائية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي(الطراونة واخرون، 2011، ص 133-178):

- قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.
- غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة الريفية.
- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.
- الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادر الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.
- وجود القوانين المقيدة لنشاط الجمعيات، فالتشريعات العربية تقيد بدرجات متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ لأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة.

3-العوامل الشخصية:

على الرغم من اتفاق الباحثين على أن هناك معوقات للمشاركة الفعالة للمرأة في أنشطة المجتمع المختلفة، وأن تلك المعوقات دائما ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ،إلا أن هناك معوقات شخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، وهو ما يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والمكانات القيادية ليست فقط التطوعية،وإنما الرسمية لأنه على الرغم من ما إتاحته القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص .

والمعوقات الشخصية هي تلك المرتبطة بالمرأة نفسها وتتضمن ضعف قدرة المرأة على تنظيم الوقت،

والخوف من الفشل (الحسين واخرون، 2010، ص 549-575) ، وكذلك خوف النساء من تحمل المسؤوليات الاجتماعية وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية (العثمان، ٢٠٠٦، ص 11-32).

ومما سبق يتضح تنوع العوامل المؤثرة على عملية تمكين المرأة، فقد شملت هذه العوامل متعلقة بالعادات والتقاليد والمورثات الاجتماعية، وعوامل اقتصاد ية وأخرى ذاتية تتعلق بالمرأة نفسها . أما عن أكثر هذه العوامل وأشدها تأثيراً على تمكين المرأة العراقية لخدمة وتنمية مجتمعها.

المبحث الثالث: تنمية المجتمع المحلي

ان معالجة او تجاوز المعوقات والوضع الراهن لعملية التنمية لابد وأن تحدث في إطار خطة قومية شاملة (Burnard & others, 1997, p 11)، وأن يكون البحث عن حقوق الإنسان من أهم القضايا كمتطلبات لها قيمتها من حيث المساعدة العلاجية المباشرة وأن يكون ذلك حق تدافع عنه الدول وتسن من أجله التشريعات والقوانين وصياغة لكافة الحقوق والبرامج (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص3).

وتتوقف التنمية المحلية على تنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى إزالة ما تبقى من حواجز تفترض إدراك المرأة الفعلي في التنمية، فالتنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر، فمازالت المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة والتي تشدد على نحو حصري على الدور الإيجابي للمرأة وتعزيز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة ومن ذلك أن أكثر من نصف النساء العربيات لا تزال أميات, حجم معدل وفيات الأمهات أثناء فترة الولادة في المنطقة هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأربعة أضعاف في شرق آسيا، كما تعاني النساء في بعض البلدان من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم كما تعاني المرأة من عدم المساواة في الفرص ويتضح ذلك من الوضع الوظيفي والأجور ومن التميز الوظيفي القائم ضد المرأة ومرد ذلك لابد وأن يعاني المجتمع ككل إذا نقصت نسبة كبيرة جداً من أعضائه القادرين على الإنتاج، فينخفض دخل الأسرة فيه وتتدنى مستويات معيشتها (السكري، 2001، ص 26).

المرأة والتنمية في إطار الاهتمام العالمي:

إن مراجعة الإعلان العالمي للحق في التنمية، يكشف عن مكونات أساسية يتضمنها الإعلان، يقع في قلبها المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية وهو ما يرتبط بشكل مباشر بالمنظمات غير الحكومية ومصدر هذا الارتباط أن المنظمات غير الحكومية أصبحت آلية أساسية لتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية وهو ما ذهبت إليه مختلف الوثائق العالمية للأمم المتحدة وأكد عليه الخطاب السياسي لحكومات العالم خاصة الدول النامية (حسنين، بلا)، بما تضمنه ذلك من حراك اجتماعي هائل الأبعاد وأن تغير أدوار المرأة بشكل أو بآخر من أجل مضاعفة إسهامها في النشاط التنموي وذلك مع مراعاة المحددات الموضوعية أي ظروف الزمان والمكان (السمالوطي، 2000).

القوانين الدستورية ذات الصلة بتنمية المرأة

- **المادة (39) من القانون العراقي**

تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى الناشئين والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية مواهبهم وقدراتهم...يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة، وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم. تكنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

- **المادة (37)**

يحرم العمل القسري (السخرة)، والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق)، ويحرم الاتجار بالنساء والاطفال، والاتجار بالجنس .

- **المادة (15)**

العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بنسب الجنس، العرق، القومية، الأصل، اللون، الدين، المذهب، المعتقد، الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

- لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرارٍ صادرٍ من جهة قضائية مختصة .
- الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية.

ان تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة وايقاف العنف ضد المرأة والفتيات والاطفال هو من اولويات عمل الحكومة وايجاد فرص العمل لها لتنمية ذاتها واسرتها الذي يساهم في تنمية المجتمع وتقدمه.

- **المادة (49)**

دستور العراق عام 2005 والذي ضمن تمثيل المرأة في مجلس النواب العراقي في المادة 49 رابعاً يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب.

التوصيات

1- تفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة .
2- زيادة مشاركة المرأة العراقية سياسياً.
3- دعم المرأة اقتصادياً من خلال توفير فرص العمل.
4- تفعيل دور الاعلام في نشر ثقافة تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.
5- تدريب المرأة لزيادة ثقتها بنفسها لزيادة خبراتها ومهاراتها الشخصية.

المصادر

- Robert Black Burnard and Jana Esau Uttit Human Rights for the 21st, Century, Pintel, 1997, P.11.
- أحمد شفيق السكري: خبرات وتجارب في تنمية المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، القاهرة، بدون دار نشر، 2001، ص26.
- احمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص178.
- إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري (2010) المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية – عين شمس - مصر ، ع 34 ، ج3، ص 549-575.

- تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الغنائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص3.
- حسن الشيخ عمر (2010) اثر تمكين المرأة ودوره في تحسين مستوى المعيشة، دراسة ميدانية محافظة . الرقة نموذجاً، رسالة ماجستير (عير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، ص 14.
- حسن محمد العثمان (2006) مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة .– للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية -الأردن ، مج 21 ، ع 3 ، ص 11 -32.
- صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 - العدد الثاني-2009 ، ص 24.
- عادل حسنين: الإعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية، سلسلة دراسات في المرأة العربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
- فاطمة الشيدي (2011) معوقات مساهمة المرأة بصورة فعالة في التنمية الإدارية، منتدى دور المرأة العربية في التنمية الإدارية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية - سلطنة عمان، ص 133-141.
- فريده غلام إسماعيل/حقوق المراة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، بحث منشور على الانترنيت
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45270
- محسن مهدي خنياب (2012) القيم الاجتماعية وأثرها في دور المرأة العراقية المشاركة بالعمال الإنتاجي و الصناعي : دراسة في التنمية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية (جامعة الكوفة)- العراق، مج 6، ع 10 ، ص ص 73 – 83.
- مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم (2010) معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية: الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر) ، ع 141 ، ص ص 217- 231.
- نبيل السمالوطي: العقد الاجتماعي والتنمية الشاملة، في المؤتمر الثالث عشر، الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، 2000.
- نجاح الطراونه ومحمد أمين (2011) واقع التمكين الإداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية -الأردن ، مج 26 ، ع4 ، ص ص133-178.